

مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2000
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٢٤٤ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في تيمور الشرقية"، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير بعثة المجلس الموفدة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا (S/2000/1105) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ويؤيد التوصيات الواردة فيه. ويلاحظ بوجه خاص ما تراه اللجنة من حاجة إلى أن يكون ثمة وجود دولي قوي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، بغية تحقيق جملة أمور من بينها توفير المساعدة المالية والفنية والأمنية، ويتفق على أن التخطيط لمثل هذا الوجود ينبغي أن يبدأ في أسرع وقت ممكن. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة في تقريره العادي المقبل إلى مجلس الأمن.

"ويشيد مجلس الأمن بعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويرحب بوجه خاص بإنشاء المجلس الوطني في تيمور الشرقية، ويشدد على أهمية المضي في العمل على الانتقال نحو الاستقلال، بما في ذلك وضع جدول زمني وآليات للدستور والانتخابات. ويؤكد ضرورة إيلاء الاهتمام العاجل للإسراع في تدريب شرطة تيمور لوروساي واجتذاب ما يكفي من الموارد لتطوير النظام القضائي. ويلاحظ ما يراه الممثل الخاص للأمين العام من ضرورة إعمال مزيد من المرونة في استخدام الموارد المقررة.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحل مشكلة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية. والمجلس، إذ يقر بالجهود التي بذلتها حكومة إندونيسيا حتى الآن، يعرب عن اعتقاده بوجوب اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية، ومن بينها:

'١' اتخاذ إجراء حاسم لنزع سلاح الميليشيا وحلها ووضع حد لأنشطتها، بما في ذلك فصل قادة الميليشيا عن اللاجئين في تيمور الغربية والتعجيل بتقديم مرتكبي الأعمال الإجرامية للمحاكمة. ويرحب المجلس بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا حتى الآن ويحثها على إحراز مزيد من التقدم في سبيل القضاء على ممارسات الترهيب داخل المعسكرات؛

'٢' اتخاذ إجراء لإفساح المجال أمام وكالات الإغاثة الدولية للعودة إلى تيمور الغربية، وهذا بدوره يستوجب ضمان أمن الموظفين. ويتطلع المجلس في هذا السياق إلى أن تجري مناقشات بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة بشأن الترتيبات التي تؤدي إلى تيسير إجراء عملية تقييم مدروس للحالة الأمنية في تيمور الغربية. وينبغي أن يتم ذلك وفقا للطرائق المعتادة التي يلجأ إليها مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة؛

'٣' اتخاذ إجراء من أجل تحسين تدفق المعلومات إلى اللاجئين. ويحث المجلس حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين على العمل سويا من أجل وضع استراتيجية إعلامية تتيح للاجئين أن يتخذوا قرارا مدروسا بشأن مستقبلهم؛

'٤' إجراء عملية تسجيل للاجئين تتسم بالموثوقية وانعدام البعد السياسي وتتمتع بإشراف دولي، وذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة اتخاذ تدابير من أجل معالجة أوجه القصور في إقامة العدل في تيمور الشرقية. ويرحب المجلس باتخاذ تشريع إندونيسي لإنشاء محاكم مخصصة لحقوق الإنسان. وهو يؤكد أيضا ضرورة مثول مرتكبي الهجمات العنيفة في تيمور الشرقية والغربية أمام العدالة، بمن فيهم مرتكبو الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما عمليات قتل ثلاثة عاملين إنسانيين وفردين من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويبدي أسفه لعدم توقيف مرتكبي عمليات قتل أفراد حفظ السلام حتى الآن، ويطلب اتخاذ إجراء في هذا الشأن والشروع في وقت مبكر في محاكمات المتهمين بقتل العاملين الإنسانيين.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية العلاقة الثنائية القائمة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا. ويؤكد المجلس الحاجة إلى تسوية المسائل العالقة المتصلة بسداد معاشات الموظفين المدنيين السابقين والترتيبات المقترحة للعبور بين جيب أويكوسي وسائر منطقة تيمور الشرقية. وهو يشجع في هذا الصدد إحراز مزيد من التقدم في الحوار بين حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

”وسوف يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي“.